إعلان مبادئ حول

" تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة "

مرفق رقم (2)

1200750

إعلان مبادئ حول

"تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة"

في ظل التحديات الاقتصـــادية الراهنة والتغيرات المتســـارعة التي يشـــهدها الاقتصـــاد العـالمي، تواجـه الـدول العربيـة ضـــرورة ملحـة لتعزيز التنويع الاقتصـادي والانتقال نحو الاقتصـادات الواعدة. ويعتمد نجاح هذا الانتقال على إصلاحات هيكلية مدروسة، تضمن اندماج القوى العاملة في القطاعات الجديدة، وتوفير حماية اجتماعية للعاملين في القطاعات المتأثرة بالتحولات الاقتصـادية، من خلال سـياسـات تعزز المهارات، وتوفر فرص عمل جديدة، وتدعم الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال.

يهدف هذا الإعلان إلى وضـع إطار اسـتراتيجي لتعزيز التنويع الاقتصـادي، من خلال التحول نحو اقتصـادات واعدة متعددة المصـادر، تضـمن اسـتدامة النمو، وتواكب التغيرات الاقتصـــادية العالمية، وتعزز التكامل والتعاون الإقليمي بين الدول العربية.

يمثـل إعلان المبـادئ هـذا **التزامًـا جمـاعيًـا** من قبـل أطراف الإنتـاج الثلاثـة (الحكومات، وأصـــحاب العمل، والعمال) للعمل المشـــترك على تحقيق انتقال عادل إلى الاقتصـــادات الواعدة، من خلال الاســـترشـــاد بمبادئ هذا الإعلان، وتنفيذه وفق خصوصية كل دولة.

أولاً: المبررات

يستند إعلان المبادئ هذا إلى مجموعة من المبررات التي تعكس الحاجة الملحة إلى تبني سـياسـات اقتصـادية أكثر تنوعًا ومرونة، بما يضـمن تحقيق التنمية المسـتدامة، وتعزيز التنافسـية الاقتصـادية، وتمكين القوى العاملة العربية من مواكبة التحولات العالمية، وتتمثل هذه المبررات فيما يلي:

- أهمية تكامل الجهود بين أطراف الإنتاج الثلاثة وجميع الجهات ذات الصلة، وضرورة تبني نهج مشترك لضمان انتقال اقتصادي عادل ومستدام، يعزز التنويع الاقتصادي ويدعم تحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة.
- أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في تسهيل مسار التنويع الاقتصادي والانتقال الفعال نحو الاقتصادات الواعدة، وتصميم سياسات اقتصادية عادلة، تضمن حماية الحقوق العمالية، وتخفف من تداعيات التحولات الاقتصادية على الفئات الأكثر تأثرًا.
- العمل على تبني نهج شامل لتنويع مصادر الدخل عبر تطوير قطاعات اقتصادية مبتكرة وتعزيز المرونة الاقتصادية.
- مواكبة التحولات العالمية في الاقتصاد وسوق العمل، لضمان عدم تخلف الاقتصادات العربية عن الركب العالمي.
- التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والآثار المترتبة على الانتقال إلى الاقتصادات الجديدة .

ثانياً: المنطلقات

يستلزم إعلان المبادئ هذا توافق أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) على العمل المشترك لتعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، استنادًا إلى المنطلقات التالية:

- إدراكًا لأهمية التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتبني استراتيجيات مرنة ومتجددة تستجيب للتحديات والفرص الناشئة عن الانتقال إلى الاقتصادات الواعدة.

- وعيًا بأهمية تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحرك الأساسي لأي تحول اقتصادي، وضرورة تأهيلها لضمان مواءمة المهارات مع متطلبات التنمية وسوق العمل المتغيرة.
- إدراكًا لأهمية توفير كوادر بشرية ماهرة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وتعزيز الإنتاجية وفقًا للمعايير الدولية، مما يسهم في جذب الاستثمارات، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار.
- إيمانًا بأن تحقيق النمو المستدام يمثل تحديًا مشتركًا يواجه اقتصادات الدول العربية، ويتطلب ضمان انتقال عادل إلى اقتصادات جديدة ومتنوعة توفر فرص العمل، وتعزز التنمية المستدامة، وترتكز على حوار اجتماعي فعّال ومنتج بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
- استنادًا إلى مواثيق منظمة العمل العربية واتفاقياتها وتوصياتها، بما في ذلك:
  - الاتفاقية العربية رقم (3) لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
  - الاتفاقيةالعربية رقم (5) لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
  - الاتفاقية العربية رقم (6) لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة).
  - الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
  - الاتفاقية العربية رقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية.

- الاتفاقية العربية رقم (20) لسنة 2024 بشأن الأنماط الجديدة للعمل
- الاتفاقية العربية رقم (21) لسنة 2024 بشأن التوجيه والتدريب المهني.
- بالإضافة إلى الاتفاقيات العربية الأخرى ذات العلاقة، مثل الاتفاقيات رقم (1)، (2)، و(17).

- استرشادًا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، وأهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الأهداف: الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل والمنتج. والهدف (9)تطوير البنية التحتية المستدامة وتعزيز الابتكار والتصنيع. والهدف (12)تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. والهدف (17) تعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة.
- وعيًا بالحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصادات نحو التنوع والابتكار، وذلك من خلال تعزيز التنافسية في القطاعات الواعدة؛ مثل الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الدائري... يستلزم ذلك تبنّي استراتيجيات شاملة تضمن استدامة هذا التحول، وتعزز جاهزية القوى العاملة العربية.
- إدراكًا للانعكاسات المحتملة للتحولات الاقتصادية على سوق العمل والوظائف، وأن نجاح الانتقال العادل إلى هذه النماذج الاقتصادية الجديدة يتطلب مشاركة فعالة للشركاء الاجتماعيين في صياغة استراتيجيات وسياسات التحول، من خلال آلية حوار اجتماعي بنّاء ومستدام.

ثالثاً: المبادئ والالتزامات

التزاماً من الدول العربية بتبني سياسات اقتصادية قائمة على الابتكار، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية لتعزيز التنويع الاقتصادي، والانتقال الفعّال والعادل نحو الاقتصادات الواعدة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمتغيرات المتسارعة.

وفي إطار الجهود المشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أصحاب العمل، العمال) لتحقيق هذه الأهداف، يتفقون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الأساس للانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، وتُرسي الركائز التي ستُبنى عليها السياسات والخطط المستقبلية. فالتنويع الاقتصادي والابتكار هما مفتاح بناء اقتصادات عربية تنافسية، قوية، ومستدامة.

بناءً على **المبررات والمنطلقات** الواردة في هذا الإعلان، يتطلب من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية **التوافق** حول تطبيق المبادئ التالية وتكريسها من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

1. **تنمية رأس المال البشري وتشجيع البحث العلمي والابتكار**

1-1 تحسين جودة التعليم والتدريب التقني والفني

- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من خلال تحديث المناهج، والتركيز على **المهارات الرقمية والتكنولوجية**.
- تحفيز التعليم المستمر، ودعم **العمال وأصحاب العمل** في تطوير المهارات اللازمة لمواكبة الاقتصادات الجديدة.
- تبني سياسات لتشجيع **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، وتعزيز العلاقة بين **المؤسسات التعليمية** والقطاع الصناعي.

2-1 دعم ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي

- **إطلاق حاضنات ومسرّعات أعمال** لدعم الشركات الناشئة في القطاعات الواعدة.
- توفير **حوافز مالية وضريبية** للمشروعات المبتكرة وللصناعات المعتمدة على التكنولوجيا.
- تطوير **أنظمة الملكية الفكرية** لحماية الابتكار، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال.

2. تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات

2-1 تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

- تبسيط الإجراءات **الإدارية والقانونية** لتأسيس الشركات وتحسين حماية حقوق المستثمرين.
- تعزيز **الشفافية والحوكمة الرشيدة** في إصدار التراخيص والتشريعات لضمان بيئة أعمال تنافسية.
- تمكين **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** من الوصول إلى التمويل عبر تسهيل **الضمانات الائتمانية والتمويل الميسر**.

2-2 تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تطوير **نماذج استثمار مبتكرة** لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.
- توسيع التعاون بين **المؤسسات المالية، والمصانع، والشركات التكنولوجية** لتعزيز **سلاسل القيمة المحلية**.
- تحفيز **القطاع الخاص** على الاستثمار في **البحث والتطوير التكنولوجي** من خلال الحوافز الضريبية والتمويل المشترك.
- تعزيز الشراكة بين **القطاعين العام والخاص** في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم التقني.

3. دعم الانتقال العادل إلى الاقتصادات الواعدة

يستوجب التحول نحو **الاقتصادات الجديدة والواعدة** وضع سياسات داعمة لهذه التحولات، من بينها:

- **الاقتصاد الرقمي** :تطوير **البنية التحتية الرقمية**، وتعزيز استخدام **التقنيات الذكية** في القطاعات الإنتاجية، وتنمية **التجارة الإلكترونية** كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.
- **الاقتصاد الأخضر** :تحفيز **الاستثمار في الطاقات المتجددة**، ودعم الصناعات البيئية والابتكار في **إدارة الموارد الطبيعية**.
- **الاقتصاد الأزرق** :استغلال الموارد البحرية في **الصيد المستدام، والسياحة البيئية، والطاقة البحرية المتجددة**.
- **الاقتصاد الدائري** :تبني سياسات **إعادة التدوير، وتقليل الفاقد من الموارد، وتحقيق الكفاءة في الإنتاج**.
- **الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي)** :دعم **الصناعات الثقافية والإبداعية** كرافد اقتصادي جديد، وتنمية القطاعات القائمة على الإبداع والابتكار.
- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** :تعزيز **التعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والتعاضديات والمبادرات المجتمعية** كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- **اقتصاد الرعاية (البنفسجي)** :دعم تطوير **الخدمات الصحية والاجتماعية**، والاستثمار في **قطاع التعليم والرعاية الصحية**.

4. تحسين تنافسية الصادرات وتنويعها

1-4 دعم الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة

- تطوير الصناعات التحويلية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.

- دعم التصـــنيع المحلي في القطاعات ذات القيمة المضـــافة العالية مثل الطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا الرقمية.
- تبني سـياسـات لتعزيز القدرة التنافسـية للمنتجات العربية في الأسـواق الإقليمية والعالمية.

2-4 تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

- تيســـير التجارة البينية العربية عبر تقليل الحواجز الجمركية والإدارية والتنظيمية.
- إنشاء آليات إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية حول أفضل استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

5. تعزيز الحوار الاجتماعي ودور أطراف الإنتاج الثلاثة

1-5 تفعيل الحوار الاجتماعي لدعم سياسات التنويع الاقتصادي

- **إشـــراك المنظمات العمالية ومنظمات أصـــحاب الأعمال** في صـــياغة السياسات الاقتصادية والصناعية لضمان **انتقال عادل ومنصف** إلى الاقتصادات الجديدة.
- تعزيز آليات **التفاوض والحوار الاجتماعي** لضـمان توافق سـياسـات التنويع الاقتصادي مع مصالح **العمال وأصحاب العمل**.
- وضع **إطار عربي مشترك** يدعم التحولات الاقتصادية العادلة، ويضمن **حقوق العمل الأساسية**، ويحفز بيئة أعمال مستقرة وداعمة للنمو.

2-5 تطوير سياسات العمل لدعم الاقتصادات الواعدة

- تحديث التشـريعات العمالية بما يتناسـب مع الاقتصـاد الرقمي، والمهن المستقبلية، والأنماط الجديدة للعمل.

- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لدعم العمال خلال فترات التحول الاقتصادي، مع توفير آليات فعالة للتدريب والتأهيل المهني.
- تعزيز دور النقابات والاتحادات العمالية في دعم التحولات الاقتصادية عبر استراتيجيات تضمن العدالة الاجتماعية وتحقق التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن تبني هذه المبادئ يعكس إيماننا الراسخ بأن مستقبل الاقتصادات العربية يعتمد بشكل أساسي على تنفيذ **إصلاحات هيكلية وتحولات اقتصادية جوهرية،** تستند إلى سياسات تنموية قائمة على الابتكار والاستدامة. وبذلك، فإن المسار المستقبلي لاقتصادات الدول العربية ينبغي أن يتضمن:

- **التنويع الاقتصادي كضرورة استراتيجية**، وليس مجرد خيار، لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الدول العربية.
- **التكامل بين القطاعين العام والخاص** كأساس لبناء اقتصادات مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات العالمية.
- **الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار** يمثلان حجر الأساس لتعزيز التنافسية والنمو في الاقتصادات العربية.
- **الانتقال العادل والمنصف إلى الاقتصادات الواعدة** مما يتطلب **حوارًا اجتماعيًا فعالًا، وتحديثاً للتشريعات الوطنية، ودعمًا شاملاً للعمال وأصحاب العمل.**

* * *